سياسة الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية والثقافية على مصر (١٩٧٤-١٩٨١)

أ.م. د. احمد ماجد عبد الرزاق

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية- قسم التاريخ

هاتف : ٠٧٧٣٥٩٤٥٢٧٥

maal3479@gmail.com

Mobile : 07735945275

سياسة الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية والثقافية على مصر (١٩٧٤-١٩٨١)

أ.م. د. احمد ماجد عبد الرزاق

الملخص :

تعد دراسة الجوانب الاقتصادية والثقافية من الجوانب المهمة التي كانت تعنى بدراسة واقع الانسان وتطوره ودوره في بناء المجتمع والتي كان لها بصمات واضحة وصعبة للغاية في عهد الانفتاح والتي تمثل ركيزة أساسية ومهمة من خلال دراسة الواقع وظهور الجوانب السلبية ومنها تفشي الطفيلية أي تجار السوق السوداء، وكذلك الفساد في الجهاز المصرفي والرشوة والمراءاة والاغتراب، جميعها كان لها تأثير سلبي من خلال سياسة الدولة وتجويعه، ان هذه كانت وبرزت بفعل الفقر وتدني الخدمات مما أدى الى بروز هذه الأمة المجتمعية في مصر آنذاك .

الكلمات المفتاحية : الاجتماعي، الانفتاح، الثقافي

The Economic Openness Policy and Its Cultural-Social Effects on Egypt (1974-1981)

Asst. Prof. Dr. Ahmed Majed Abdul-Razzaq
University of Diyala /College of Education for Humanities
Department of History

Abstract

The study of Social and Cultural affaits is considered of great importance . This type of study had a great role in studying the reality of human, his development and his role in building society . This studies have their great role in the openness time, it represents a cornerstone through reality study. Some negative social phenomena appeared like scrounges, black market dealers, bank system corruption, bribes, women and immigration . All of these factors have bad influence in addition to the state policy on society especially starving people . All of these emerged because of poverty and utilities regression which led to the emergence of this societal nation in Egypt at that time.

Keywords : Social , Openness , Cultural

المقدمة: Introduction

تعد دراسة الجوانب الاجتماعية من الدراسات المهمة والحيوية وذلك لما تمثل أهميتها بدراسة جوانب مهمة من الانسان وما له علاقة بالواقع وتطوره وابداعه . انها دراسة تكون قريبة الى الواقع وحل المشاكل التي تكون أقرب اليه، فضلاً عن فهم شيء لم تكن نعرفه لما له من علاقة تمس حياته وانعكاساته على جميع مفاصل الحياة، وتكون دراستنا بداية عام ١٩٧٤، وهي بدايات لإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وفتح أفق المستقبل الاقتصادي والاجتماعي على مصراعيه، لكنه كان نوعاً ما سلبياً لما نشطت عنه آثار مهمة وهي تفشي الطفيلية أي تفشي تجار السوق السوداء التي كان لها آثار سلبية على مصر من خلال زيادة الفقير فقراً، وزيادة الغني غنى، فضلاً عن تفشي تجارة المخدرات التي تعد آفة المجتمع المصري، وكذلك تقييد حرية المرأة من خلال الموروث الاجتماعي غير المدروس لما أصبح لها آثار سلبية ملموسة آنذاك، فضلاً عن ظهور ظاهرة الاغتراب على هذا القرن . أما عام ١٩٨١ فهو نهاية حكم السادات التي أنهت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تعد حقبة مؤثرة على مصر سلباً وايجاباً، وعلى هذا الأساس تم اغتيال السادات على يد جماعة التكفير والهجرة في هذا العام .

وقد قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث . تناولت في المبحث الأول أثر الانفتاح الاقتصادي على القضايا الاجتماعية خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) والتي تناولنا فيها أولاً الانفتاح الاقتصادي وتفشي الطفيلية في المجتمع المصري، وثانياً تناولنا تجارة المخدرات، وثالثاً الفساد في الجهاز المصرفي .

وتناولنا في المبحث الثاني أثر الانفتاح الاقتصادي على القضايا الثقافية في مصر (١٩٧٤-١٩٨١) والذي تناولنا فيه الانفتاح الاقتصادي والشعور بالاغتراب، وثانياً تناولت الانفتاح الاقتصادي وأثره على الثقافة والابداع .

وأما المبحث الثالث فتناولنا فيه التراث النظري على آثار الانفتاح الاقتصادي على المساواة بين الجنسين .

وقد اعتمد الباحث على عدد من المصادر التي رفدت الدراسة ومنها (الانفتاح وتغيير القيم في مصر) لمؤلفه احمد أمين الذي كان بحق من المصادر التي كان لها دوراً في رفد

معلومات الدراسة لما له من معلومات قيمة لم تكن مألوفة من قبل، فضلاً عن حيادية الباحث من خلال الطرح العلمي والحيادي في تحليل المعلومات القيمة والذي أفادنا في أغلب ثنايا البحث في المباحث الأول والثاني، ويعد هذا المصدر من المصادر النادرة . وكذلك المصدر الآخر (الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة) لمؤلفه محمد علي سلامة الذي يعد من المصادر المهمة والحيوية التي رفدت البحث بعدد من المواضيع الجيدة النادرة المعلومات وغزارتها من خلال الطرح العلمي الموضوعي والمنطقي والذي اعتمد على مصادر مهمة من خلال ثنايا البحث والذي كان طرحه علمي وحيادي والذي أفادنا في الكثير من ثنايا البحث الأول والثاني والثالث . وكذلك استفدت من مجلة الأهرام الاقتصادي التي كان لها الدور الكبير في رفد معلومات البحث وهي مجلة علمية وحيادية واعتمادها على الطرح العلمي الموثق . كذلك اعتمدت على مصدر مهم الذي كان طرحه حيادياً ومعتدلاً استفدت منه كثيراً ألا وهو كتاب (الانفتاح الجذور الحصاد والمستقبل) لمؤلفه جودت عبد الخالق الذي كان بحق من المصادر النادرة والعلمية واستفدت كثيراً من معلوماته من خلال دراستنا البحثية هذه .

وقد واجه الباحث العديد من الصعوبات ألا وهي صعوبة الحصول على الوثائق وذلك لندرتها ولم تكن هناك جهة الخوض في هذا المضمار لصعوبة الحصول عليه وذلك كون الموضوع الاجتماعي موضوع صعب ومتشابك، وكذلك صعوبة الحصول على المصادر الأجنبية لأن الأغلبية تكتب في الجانب السياسي بينما هناك قلة قليلة في الجانب الاجتماعي وذلك لأنه موضوع صعب ومعقد لم يجرأ أحد في الكتابة فيه .

المبحث الأول

أثر الانفتاح الاقتصادي على القضايا الاجتماعية في مصر (١٩٧٤-١٩٨١)

أولاً : الانفتاح الاقتصادي وتفشي الطفيلية في المجتمع المصري .

ان المعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية يعني لغوياً الكائن الذي يعيش متطفلاً على كائن آخر داخله وخارجه، أي انه يعيش على حساب غيره يتغذى بغذائه، وان النشاط الطفيلي يقوم على استغلال الغير الأمر الذي يترتب عليه حرمان هذا الغير من فرص الترقي والنمو، وان دخول العناصر الطفيلية لا ترتبط بالعملية الانتاجية الأمر الذي يعكس في النهاية ان

النشاط الطفيلي هو نشاط ناقل للثروة ومجاله الأساسي هو التبادل، ومن ثم فهو يفسر الى حد بعيد ظاهرة التكاثر المالي وليس التراكم الرأسمالي (روية، ١٩٦٠ : ٣-٤) (Rawia, 1960: 3-4) .

وهناك عدد من المفاهيم التي تكون أقرب الى الدقة، فمنهم من يرى ان العناصر الطفيلية هي التي تمارس أنشطة غير انتاجية ولا تساهم في دعم ومساندة الهيكل الانتاجي، وهناك تعريف آخر وهي التي تقوم على استغلال الغير وحرمانه من فرص الترقي والنمو، والتعريف الأقرب الى وجهة النظر هي التي تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى بعض العناصر بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الانتاجية السائدة، ودونما اسهام حقيقي في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي، ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان كل عمل منتج ليس عملاً طفيلياً، ولكن كل عمل غير منتج ليس بالضرورة عملاً طفيلياً (روية، ١٩٦٠ : ٤) (Rawia, 1960: 4).

ومن هذه الآثار الاجتماعية للانفتاح تفشي الطفيلية كسلوك فردي واجتماعي واكتسابها نوعاً من المشروعية في عدد غير قليل من الأحوال، وتوقف الناس بل والسلطة أيضاً عن النظر الى بعض ألوان السلوك الطفيلي نظرة استنكار واستهجان بل والتماسهم العذر لبعض من يمارسونه أثر ذلك كله على الأجيال الجديدة من الناشئين والشباب باعتبارهم بناة مجتمع الغد وصناع المستقبل .

ان ذلك أطفال اليوم وشبابه، أي رجال المستقبل يتقبلون الطفيلية في الكثير من نواحي حياتهم ويتشربون القيم المميزة لها في كل مجال من مجالات الحياة، ان أي طفل مصري يدرك جيداً ان القاعدة العامة هي ان المرء لا يستطيع الحصول على خدمة أو انجاز عمل بمجرد دفع الثمن أو الرسم أو المقرر، وانه من الضروري دفع رشوة أو على الأقل التوصل الى واسطة مناسبة بل أصبح من المعروف ان الحصول على هكذا حالات هو ليس مقابل الحصول على خدمة خاصة أو معاملة متميزة انما هو نوع من الأتاوة أو العلاوة الاجتماعية الاجبارية، فأي علاقة يمكن أن تتبلور في ذهن الطفل أو الشباب بين العمل والأجر، وبين المشروع وغير المشروع من طرق المكسب (بريل، ١٩٥٣ : ٣٢٠) (Brill, 1953: 320).

ان أي مفهوم للواجب أو الانجاز يمكن أن يكونه الطفل أو الشاب عندما يرى المدرس يهمل التدريس في الحصة الدراسية، ولا يعني بمتابعة الواجبات، ويقوم بتصحيح الكراسات بصورة غير علمية، ويوحي للتلاميذ بأنه من مصلحتهم الاشتراك في المجموعة أو الدروس الخصوصية أو يلمح الى أسئلة الامتحانات الشهرية، ولا يتورع عن تغشيشهم، حتى تأتي نتيجة الفصل أقل من مستوى معين، وحتى لا يهبط بمستوى المدرسة أي انه ما يعلمه الطفل أو المتطفل ليس الأداء الفعلي لما هو واجب عمله وانما الانجاز الشكلي، وليس مهما ان تعمل وانما المهم أن يبدو وكأننا نعمل فلا يتهمنا أحد بالتقصير، وان وسيلة الانجاز ليست بذات بال فما لا يدرك بالجد والاجتهاد يمكن أن يدرك بالغش والتزوير ولا تسأل عن الضمير، فالمؤامرة ضده محكمة والظروف جميعها تعمل على اخفاءه في زاوية من زوايا النسيان، أما فكرة النجاح التي تزرع في عقل المتطفلين والشباب التي تنطبع في وجدانهم، فهي فكرة مشوهة لا صلة لها بالعمل المنتج أو الاستقامة ونظافة اليد وراحة الضمير (اسماعيل وآخرون، ١٩٦٧ : ٤)(Ismail , al et, 1967: 4) .

ان النجاح أصبح مرتبطاً بالغنى وأنماط الاستهلاك المترف التي ييسرها دونما الاهتمام بوسيلة الغنى والشطارة يمكن أن تأخذ صوراً عديدة ومنها التمويه على موظف الكمرك للتخلص من دفع الرسوم الكمركية عند بوابة بورسعيد وفي الموانئ والمطارات، ومنها تفادي الوقوف في طابور الجمعية، وما اليها من الطوابير أو التحايل للتقدم في الطابور دونما نظر لما يقع بالآخرين من ضرر من جراء تجاوز حقهم، أو الحصول على ما هو أزيد من الكميات المقررة من بعض السلع التي تصرف في الجمعيات التعاونية والفئوية وما اليها ومنها التحايل في العمل دون اعطاء المشرفين فرصة للضبط أو توقيع الجزاء، وان الخطر في هذا الأمر أصبح مادة للزهو والتفاخر أمام الأبناء بل ان من لا يتصرف بهذه الكيفية يوصف بأنه غير مستحب . لقد شجع مناخ الانفتاح بالطبع على استشراء ظاهرة الطفيلية من خلال الرشاوى والعمولات والتوكيلات والبحوث الأجنبية أو المشتركة، كما شجعت ندرة العملات الأجنبية مع وجود أعداد ضخمة من المصريين يعملون في الخارج ويحصلون على مدخولاتهم بعملات أجنبية على قيام سوق سوداء للعملة، ووجد البعض مجالاً خصباً للثراء

الطفيلي، ومثال على ذلك عن أسواق سوداء أخرى، وتداخل القدرة مع نظم الدعم خاصة دعم الاسمنت وحديد التسليح وما اليها مما أوجد تجارة رائجة في أذونات صرف هذه السلع .

ان هذه الظاهرة للنشاط الطفيلي قد أصبحت منتشرة انتشاراً واسعاً في طبقات وفئات اجتماعية عديدة دون أن تمثل بالنسبة لمعظم من يمارسونها نشاطاً دائماً أو رئيساً بل وكثيراً ما يمارس النشاط الطفيلي اضطراراً لا اختياراً، ويفرض نفسه على البعض دون أن يسعوا اليه بأنفسهم، وفي النهاية يرى الباحث في ذلك، على الرغم من ان الطفيلية قد أصابت معظم أفراد المجتمع بدرجة أو بأخرى الا ان المجتمع لا يخلو من النماذج السوية التي تحاول أن تشق طريقها بأمانة ونزاهة حفاظاً على كرامتها واعلاء قيم الصدق والاخلاص، متحملة في ذلك شتى صنوف الضغط والحقد . ان هذه النماذج تظل مصدر الأمل وسط الكم الكبير من الاحباط، ويظل الأمل معقوداً عليها في ابقاء هذه المثل حية في الذاكرة المصرية وفي اثبات ان هناك بديلا عن الانفتاح وقيمه، وفي الأخذ بيد المجتمع عندما ينفجر بالون الانفتاح وتعود الأمة الى وعيها (اسماعيل وآخرون، ١٩٦٧ : ٥) (Ismail , al et, 1967: 5).

شهدت مصر نمواً واسعاً وكبيراً في الأنشطة الطفيلية منذ أن دخلت عهد الانفتاح الاقتصادي وهي احدى السياسات التي اتبعتها مصر بعد حرب عام ١٩٧٣ أي الانفتاح على الغرب وفتح مصراعيه أمام الاستثمار الغربي، الا انه انحرف وتغير عن هدفه الأساسي التنموي والانتاجي وأخذ طريقه نحو انفتاح استهلاكي مما كون طبقات جديدة انتهازية وجدت طريقاً سهلاً للثراء، وبالتالي فقدت الكثير من القيم الأصيلة التي عاش عليها هذا الشعب لآلاف السنين، ولا شك ان مصر قد لحقها ضرر كبير نتيجة هذا الاتجاه الخاطئ للانفتاح، اذ لم تحقق التنمية الانتاجية، وفي الوقت نفسه تكونت طبقة الطفيليين من بعض الموظفين والوسطاء وبعض رجال الأعمال (سلامة، دون تاريخ :١١٢) (Salamh, Without date: 112) (والي، ١٩٨٤ : ٦-٨) (Wali, 1984: 6-8)، واننا نرى انها لم تكن مجرد صدفة بالطبع أن تعرف مصر قدراً محدوداً من النشاط الطفيلي قبل الانفتاح الاقتصادي أي منذ عهد التحول الاشتراكي، اذ اتضح ان المجتمع المصري بعد التحول الاشتراكي لم يصبح مجتمعاً اشتراكياً في تصورنا، فالمجتمع الاشتراكي مجتمع يسيطر فيه الشعب على وسائل

الانتاج وبالتالي يديرها لصالحها ويتم فيه اقتسام الناتج الاجتماعي طبقاً لمساهمة الأفراد بجهدهم كماً ونوعاً، وكل ما حدث بعد التحول الاشتراكي هو تملك الدولة ممثلة في الحكومة وجهازها البيروقراطي لوسائل الانتاج، وفي مجتمع غير ديمقراطي فان تملك الدولة لوسائل الانتاج لا يعني بالضرورة ولا يضمن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج، وان هذا التحول في النهاية نراه تمثل في جزئية التحول والدليل في ذلك بقاء قطاعات هامة مثل المقاولات والتجارة الداخلية بيد القطاع العام (أمين، ١٩٨٣ : ٦٧) (Amin, 1983: 67) (عبد الخالق، ١٩٧٨ :٣٦٦-٣٩٦) (Abd Alkhalek, 1987: 366-396)(عبد الخالق، ١٩٨٣ :٤١-٧٢)(Abd Alkhalek, 1983: 41-72) (مرسي، ١٩٧٦ :١٨١-١٨٢) (Morsi, 1976: 181-182) في حقبة الخمسينات أي وقت التضييق على النمو الرأسمالي ووقت مناهضة الاستعمار والتبعية ومحاولة النمو المستقل، بينما ازداد هذا النشاط واتسع نطاقه وتنوعت صوره منذ الأخذ بسياسة الانفتاح .

ان مما لا شك فيه ان ما حدث من تجزؤ في الاقتصاد وما انطوى عليه من فقدان السيطرة المركزية على الأوضاع الاقتصادية وفتح الأبواب على مصراعيها أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، خاصة في مجال البنوك، اذ كان الهدف الأساسي لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي هو تشجيع القطاع الخاص واعطاؤه الضمانات والمزايا والحوافز مما يكفل له المشاركة الى جانب القطاع العام والسماح بفتح بنوك أجنبية وكذلك السماح بأن تشارك هذه البنوك في تطوير السوق العالمية والنقدية، وكقنوات لنقل الأموال من الاسواق العالمية الى مصر، كما ركزت بعض بنوك الاستثمار التي تأسست مؤخراً انشطتها في مجال الاستثمار وتمويل بعض المشاريع عن طريق تدبير القروض الجماعية وتقديم التسهيلات لشراء المعدات (الصادق،١٩٨٣ :٢٠-٢٣)(Alsadiq, 1983: 20-23) (سعد، ١٩٧٩ :١٥-١٧)(Saad, 1979: 15-17)، والطبيعة الخدمية لما جرى من نمو وما صاحبه من تفاقم لعدد من الأزمات ومنها الاسكان، أما في مجال الاسكان فقد لا يختلف أحد على ان أولويات المجتمع يجب أن تحدد على النحو الذي يحقق أقصى عائد اجتماعي أي أقصى فائدة للفئات الشعبية التي تمثل القاعدة العريضة للمجتمع المصري، وهذه الفائدة لن تتحقق الا اذا اتخذ الاسكان الشعبي وغيره من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والكساء

الشعبي موقعهم في المقدمة على قائمة أولويات المجتمع، وفي اعتقادي ان جذور المشكلة السكنية ترجع الى ان الاسكان والاحتياجات الأساسية الأخرى لم تحظ بنصيبها من الأهمية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي كان يتم تحقيقها لمصالح فئة محدودة من أفراد المجتمع التي استفادت من هذه السياسة والتي حققت مكاسب كبيرة في انحراف السوق المصرية بالسلع الكمالية سواء كان ذلك مساكن فاخرة أو سلع بالغة الترف، وقد يكون هذا الوزن النسبي لهذه الفئة ضئيلاً جداً اذا ما نظرنا اليه من الناحية العددية لكن وزنهم من حيث النفوذ والسلطان الاقتصادي والسياسي كان على درجة عالية من الخطورة ولهذا أصبحت الأولويات السائدة في عصر الانفتاح هي أولويات القلة وليست أولويات المجتمع، وفي النهاية نرى ان معالجة هذه المشكلة التي تخص الاسكان، لا ترتبط بالقطاع وحده وانما يجب أن تكون المعالجة شاملة لقطاعات عديدة في الاقتصاد القومي من صناعة وزراعة ومواصلات وخدمات وسياحة، فان المعالجة يجب أن لا تقتصر على المشكلات القائمة في الأجل القصير بل يجب أن تمتد أيضاً الى توقعات الأجل الطويل من حيث دراسات توقعات زيادة السكان والتغيير في الدخول وتنمية المدن والقرى الجديدة، وان التخطيط القومي الشامل هو أكفأ وسيلة للقيام بهذه المهمة المعقدة (عبد الخالق، ١٩٧٨ : ٤١٦-٤١٧) (Abd Alkhalek, 1987: 416-417)(المطير، دون تاريخ : ١١٢)(Al-Mutair, Without date: 112) وعملات أجنبية وسلع تموينية وغيرها، وتزايد غير مسبوق في الاستيراد والاعتماد على الخارج، فضلاً عن غياب الديمقراطية وما يترتب عليها من نظم للرقابة والمسائلة لا شك أن يرى الباحث في ذلك ان كل هذه الأمور قد هيأت مناخاً مؤاتياً وفرصاً كبيرة لنشاط وتفشي الطفيلية، فالنشاط والجناح الطفيلي والتي لغوياً الكائن الذي يعيش متطفلاً على كائنات أخرى داخله أو خارجه، أي انه يعيش على حساب غيره يتعدى بغذائه ويستنزف قواه، وان دخول هذا النشاط أو العنصر المتطفل لا ترتبط بالعملية الانتاجية الأمر الذي يعكس في النهاية انه نشاط ناقل للثروة ومجاله الأساسي هو التبادل ومن ثم فهو يفسر الى حد بعيد ظاهرة التكاثر المالي وليس التراكم الرأسمالي، ومنهم من يعرفه ان النشاط الطفيلي هي تلك الأنشطة التي تمارس أنشطة غير انتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل الانتاجي (عبد الكريم، ١٩٨٨ :٦٦-٦٧) (Abdelkrim, 1988: 66-67) .

ان ظاهرة تفشي هذه الظاهرة في أي مجتمع من المجتمعات تؤثر سلباً على نظام القيم في المجتمع لما انطوى عليه من استغلال ومن توتر وفجوة في العلاقة بين الجهد والكسب، وللطفيلية عواقب لا تحمد عقباها في المجال الاقتصادي ولما تنطوي عليه من العبث واحباط نظام الحوافز الذي يقوم على مبدأ ربط الأجر بالجهد، ولما يترتب عليه من انصراف والعزوف عن العمل المنتج الذي هو أساس النمط الاقتصادي، ولما تضعه من عراقيل أمام التخطيط الاقتصادي اذ يتعذر معها اجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبؤ بالسلوك والتوجه المحتمل للاقتصاد القومي (عبد الفضيل، دون تاريخ :٥٩-٦١) (Abdul-Fadil, without date: 59-61) .

ان في هذه الفترة فقد ظهرت رأسمالية الانفتاح (أمين، ١٩٨٣ : ٢٠٦) (Amin, 1983: 206) وهي طبقة حديثة العهد بمستوى الدخل المالي وبالتعلم على حد سواء، وهي لذلك أقل ثقة بحقها في هذا الصعود عما كانت عليه الطبقات العليا طويلة العهد بالثراء والسيطرة، أو أقل قدرة على التشرب والتشبع بأنماط السلوك الغربي الأكثر تعقيداً، وهي كما تراها طبقات أكثر صلة بالقرية مما كانت الطبقات العليا القديمة، كما ان جزءاً من تغريبها وثقافتها يأتي الآن عن طريق غير مباشر بالاتصال بمجتمعات عربية متلقية من الغرب بدلاً من أن يكون التلقي من الغرب مباشرة، وان هذه الطبقات نظراً لصعودها وبروزها المادي والاجتماعي فإنها تغزو الأسواق والمدارس والجامعات والنوادي، بعد ان مكنتها قوتها الشرائية الجديدة من ذلك، كما ان هناك القدرة المتزايدة لدى هذه الطبقات على غزو وتدخل وسائل الاعلام والتأثير في الرأي العام بسبب زيادة حظوتها من التعليم والقدرة الشرائية على حد سواء، ويحدث العكس بالضبط لأفراد الطبقات العليا الهابطة التي يتعسر وجودهم المادي وتأثيرهم الثقافي، كما تنحسر في نفس الوقت ثقتهم بأنفسهم، وهكذا نرى في ذلك تأخذ قيم الطبقات الصاعدة في تأكيد وجودها وفرض نفسها على أفراد الطبقات الهابطة نفسها (سعيد، دون تاريخ: ١٣٠-١٣١)

(Elbert E. 1975 : 283) (Said, without date: 130-131) .

ان هذه الرأسمالية الانفتاحية تضم شرائح عديدة ومنها بقايا الطبقات القديمة من الاقطاعيين والرأسماليين وشرائح وفئات برجوازية من اداريين وفنيين التي تكونت في فترة

الستينات، وكذلك شريحة من الرأسمالية الوطنية، وأهم هذه الشرائح وأخطرها كما نراها التي كانت من جماعة من المغامرين ومحترفي الجريمة، وهم عادة من أرباب السوابق والخارجين على القانون، الذين استطاعوا بفضل هذه الأعمال أن يشقوا طريقهم الى دنيا المال وعالمه، فضلاً عن ان نشاطهم لا يقتصر فقط على النشاط الرأسمالي، بل يشمل أيضاً النشاط غير السوي (الاجرامي) (حمدان، ١٩٨٤ :١٣٧) (Hamdan, 1984: 137) .

كما وان البعض يراها انها رأسمالية بلا جذور ممتدة في أعماق الاقتصاد الوطني، بل غير معنية بتطوير الاقتصاد القومي والأوضاع الاجتماعية غير المطمئنة الى مستقبلها، لا تبني مصانع تستوعب عماله وتحقق الكسب بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وبخاصة مع القطاع العام والدولة، فهي مثلاً تتعامل أساساً بقروض تحصل عليها من البنوك وهي بنوك الدولة وأموالها وأموال عامة، ومن ثم تبقى أموالها الخاصة بمنأى عن الخط ولو في خارج البلاد، ثم لا تدفع ضرائب للدولة، وتتقن كل وسائل التهريب واضفاء الدخول والثروات وتدعو الى التحالف مع الرأسمالية العالمية (أمين، ١٩٨٣: ٢٠٧)(Amin, 1983: 207).

وعندما أصبح الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينات توجهاً خصباً لرأس المال الطفيلي الذي أصبح الشغل الشاغل لهؤلاء الطفيليين هو تحقيق أكبر قدر من جمع المال وتكدسه في أقل فترة ممكنة، وقد لجأ كبار رأس المال لهؤلاء الفئات الى أساليب أقرب ما تكون الى أساليب القرصنة الاقتصادية التي تتفنن في ابتداع طرق الاغارة والهيمنة والسيطرة على المال العام والخاص على حد سواء (أمين، ١٩٨٣ : ٢٠٧-٢٠٨) (Amin, 1983: 207-208).

لقد أصبح هذا التوجه لهذه الفئات مسؤول مسؤولية مباشرة على نمو واتساع اقتصاد (العمولات) والأتاوات في المجتمع المصري واتساعه وافساد الأخلاقيات الاقتصادية، ولعل الأخطر من هذا الرأسمال المغامر هو رأسمال لا ينتمي للمجتمع بل هو في حقيقة الأمر رأسمال غير مقيم فهو رأسمال يقوم على المضاربة سرعان ما يلوذ بالفرار أو يختفي من نشاط الى آخر اذا ما أغلقت أمامه كل منافذ وفرص الكسب والثراء غير المشروعين

(Popenon , 1977 : 221-243) (وثائق وزارة التخطيط الدائرة الاقتصادية في مصر، ١٩٧٨) .

ويمكن لنا أن نوضح طبيعة الرأسمالية الطفيلية فهي لا تقوم على تطوير الانتاج المادي وانما تنشأ وتزدهر في مجال الخدمات المشروعة وغير المشروعة والتجارة والمقاولات والسمسرة والمضاربات، وخطرها الحقيقي يكمن في امتداد هذا الطابع التجاري الطفيلي ليشمل الرأسمالية المحلية التجارية بغير انتاج والا عدلت عن الصناعة الى التجارة، كما ان الأنشطة الطفيلية تعمل على تجريف القطاعات الانتاجية المملوكة للقطاع العام والزج بها في عالم الوساطة والسماسرة، فهو نشاط ليس فقط خارج عن العملية الانتاجية بل والأخطر هو تصفية الهيكل الانتاجي القائم (أمين، ١٩٨٣ : ٩١-٩٢) (Amin, 1983: 91-92)

أما الرأسمالية التابعة أي التابعة للرأسمالية العالمية، بحكم نشأتها وتطويرها ولذا فهي لا تتعامل معها من موقف قوة وانما من موقف ضعف، فهي لا تقدر على منافستها ولا تقدر على تكوين قاعدة مستقلة لنموها بخلق صناعات وسائل الانتاج وتوليد التكنولوجيا المحلية، ولذا فهي لا تنمو ولا ركيزة في تطورها على غير ركيزة التحالف مع الرأسمال الأجنبي (أمين، ١٩٨٣ : ٩١) (Amin, 1983: 91).

وقد لعبت هذه العناصر الطفيلية دوراً لا يستهان به في أحداث وتأصيل الانهيار الأخلاقي والاجتماعي وان هذه أثرت سلباً على نسق العمل والانتاج في المجتمع، وقد ساعد ذلك ان الاختيار السياسي لقيادة الدولة كان يوفر الحماية والأمان لهذه العناصر بحجة ان المساس بفئة الأغنياء الجدد يتعارض مع مبدأ سياسة الانفتاح لهذه العناصر كنموذج غربي يؤكد على الحرية المطلقة للفرد، ولا شك ان اعتراف السلطة بهذه الفئات واضفاء الحماية والأمان عليها قد خلق منها قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها وان تعارضت مع السلطة ذاتها، خاصة ان لها ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية من خلال التجارة والوساطة والتوكيلات، الأمر الذي يشكل في النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الاجنبي، ومن هنا يتبين رفض النخبة الحاكمة تحجيم دور هذه العناصر (عبد الفضيل، دون تاريخ : ١٤) (Abdul-Fadil, without date: 14) .

ان على الرغم من ذلك ان هذه العناصر قلبت موازين المجتمع وأصبحت تشكل خطراً اجتماعياً وسياسياً، الا ان النخبة السياسية تمادت في اضفاء الحماية عليها بل والمساهمة والمشاركة معها في عالم الأعمال، وقيامها بتسهيل أنشطتهم وأعمالهم وتغاضت عن جوانب عدم المشروعية والكسب الحرام (العيسوي، ١٩٨٤ :٥٢٣-٥٢٥) (Al-Essawi, 1984: 523-525).

فالنظام السياسي مسؤول عن قيم الناس وسلوكهم وتوجهاتهم، فالسلطة تتبنى قيماً وتروج لها فتسود بعض تلك القيم الاجتماعية في مراحل معينة بينما يتقلص دور البعض منها وبموقفها وسلوكها التي تفرض شرعية على بعض القيم وتنهار شرعية قيم أخرى، أي ان ممارسات السلطة واقرارها لأوضاع معينة أو حتى سكوتها عن تلك الأوضاع انما هو بمثابة اشارات أو اجازات مرور تعتمد قيماً بذاتها وتروج لها، فممارسات السلطة ليست مجرد جولات سياسية أو حسابات اقتصادية ولكن هذه الممارسات تغرس فيها وهذا يؤكد ان النخبة الحاكمة كانت في السبعينات تفسح المجال وتمهد الطريق وتتعاون مع الرأسمالية الطفيلية للتستر على قيم اللاعمل واللاانتاج، وبحثت عن أقصر الطرق وأقل الجهد لتحقيق الأرباح والمكاسب، وان البديهي من ذلك هو فرض هذه القيم على الجماهير، ومن ثم عملت على نشرها بين أغلب الطبقات بجميع شرائحها، وأدت اعادة فتح قناة السويس في عام ١٩٧٥ وتشجيع الدولة لرأس المال الأجنبي للمساهمة في مشروعات توسيعها الى زيادة عائدات المرور في القناة من لا شيء عام ١٩٧٤ الى (٥٨٩) مليون دولار عام ١٩٨١ والتي كانت رائدة في مجالات حيوية للنمو، وهذا النمو لا يستند الى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد المصري بقدر ما يستند الى اعتبارات طبيعية كالنقلة في استخراج النفط وتصديره أو اعتبارات خارجية مثل حركة الملاحة العالمية وتأثيرها على ايرادات قناة السويس (عبد الخالق، ١٩٨٣ : ١٣٤-١٣٨) (Abd Alkhalek, 1983: 134-138) .

وفي النهاية يرى الباحث ان آثار الانفتاح الاقتصادي في مصر كان سلبياً والدليل في ذلك انها ما تسمى عصابات أو مافيات السلطة التي ظهرت والتي انتشرت في ارجاء البلاد والتي استطاعت بوسائلها المتدنية تكوين الملايين من خلال السطو والنهب وجمع المال للمسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات، متخذين النصب والاحتيال والأتاوات مأخذاً لها،

فضربوا الاقتصاد المصري ولم يعيروا اهتماماً للقيم الانسانية بشيء، ولم توجه لثرواتها الى أي نشاط انتاجي حقيقي ولم تلتزم بأي وسيلة مشروعة، وبحثت عن أقصر الطرق وأقل الجهد لتحقيق الأرباح والمكاسب، والأدهى منه هذا هو نشر القيم السلبية بين أغلب الطبقات بجميع شرائحها والتي بحثت عن الربح السهل والسريع بدون مجهود .

ثانياً : تجارة المخدرات .

أصبحت مصر سوقاً واسعاً ورائجاً للمخدرات، وبقدر ما تدفعه مصر ثمناً للمخدرات المهربة اليها عبر الحدود بـ (٧٠٠) مليون جنيه سنوياً عام ١٩٧٤ تدفع بالعملة الصعبة، وهو ما يساوي نصف صادرات مصر السلعية تقريباً أي التي تدخل ضمن التبضع اليومي (فيما عدا النفط) أو ما يساوي دخلها من عائدات قناة السويس، واعتبر قطاع السياحة في ظل الانفتاح أحد القطاعات المهمة والرائدة في الاقتصاد القومي مما يدل ذلك على زيادة نسبته الاجمالية من (٦١.٨) مليون جنيه عام ١٩٧٣ الى (٤٠١.٢) مليون جنيه وهي تشكل سلة عام ١٩٨١ من اجمالي التحصيلات، وقد شجعت الدولة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في مجال السياحة بتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية بل الكمركية في ظل قانون الاستثمار الأجنبي وأصبحت المشروعات السياحية من أهم المشروعات التي يقبل عليها رأس المال الأجنبي والمصري ولا شك ان نمو السياحة يتوقف على الطلب العالمي والمنافسة الدولية وعلى الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية (تركي، دون تاريخ :٢٩٣) (Turki without date: 293) أو من السياحة أو يصل هذا الرقم الى المليار جنيه سنوياً عام ١٩٨١، اذا ما حسبنا ما يستهلكه المصريون على اختلاف طبقاتهم من المخدرات ويقدر بـ (٢٠٠) مليون جنيه، وان تكلفة أجهزة مكافحة المخدرات تقدر بحوالي (٨) مليون جنيه، وان ما أضفنا في ذلك بانتشار المخدرات من تأثير صعب للغاية مادياً ونفسياً لقوى الشعب المنتجة لأدركنا مدى التخريب والدمار الذي تلحقه هذه التجارة في السوق السوداء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (القعيد، ١٩٨٣ :٢٨٢-٢٨٣) (Alqaeid, 1983: 282-283) (فهمي، دون تاريخ :١٢٩) (Fahumi, without date: 129).

واذا كانت قيمة المخدرات المهربة الى البلاد تقدر بسبعمائة مليون جنيه سنوياً، فان هذا يعكس حجم الطلب ومدى اتساع السوق المصرية للمخدرات بالرغم من الارتفاع الكبير غير

المسبوق لأسعارها، فقد ارتفع ثمن أوقية الحشيشة من (٣٠٠) جنيه الى (٣٥٠٠٠) جنيه في هذه السنوات على التوالي من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨١، مما حققت تجارة المخدرات في مصر أرباحاً عالياً، فقد أصبحت مصر سوقاً جيدة ومناسبة لاستهلاك المخدرات، بل أصبحت طريقاً لتجارة المخدرات (الترانزيت) عبر قناة السويس وميناء القاهرة الجوي، كما ان سوق المخدرات المصرية كانت ذات طابع ذو توجهات احتكارية، فأصبحت حركتها في قبضة وزمام الأمور في عدد محدود من كبار التجار في القاهرة، وكشف محاكمة (عصمت السادات) و (رشاد عثمان) عن تورطهما في تجارة المخدرات و(عثمان اسماعيل) عضو مجلس الشعب عن الحزب الحاكم وشقيق عثمان اسماعيل محافظ أسيوط السابق كان يزرع الأفيون في محافظة أسيوط تحت حماية شقيق المحافظ(أمين، ١٩٨٣ : ٢٥-٢٨) (Amin, 1983: 25-28)، الذي اكتسب سمعة واسعة محلية ودولية في هذه التجارة والتي تستأثر بـ (٦٠%) من تجارة التجزئة بالقاهرة و(٢٠%) بالتوزيع على مستوى الجمهورية، وقد امتد بتجارة المخدرات الى أجهزة الدولة ذاتها ويشمل نشاطهم أرجاء البلاد ويتعاملون مع عصابات المافيا العالمية المتنفذة وذات الصيت الواسع في تبنيهم لهكذا أعمال وليشمل مجالات في غاية التنوع بمختلف أشكاله ابتداءً من تربية المواشي الى صالات عرض السيارات والمقاهي وتملك العقارات، ونرى في ذلك ان النقد السائل الشكل الأساسي لثروتهم حتى يسهل تهريبه فيتخلص من الحراسة والمصادرة (عبد المعطي، ١٩٨٦ :١٨٣) (Abdel Muti, 1986: 183) .

وفي النهاية يرى الباحث ان هناك صلة وثيقة بين تجارة المخدرات التي يصل حجمها الى حوالي مليار جنيه تدفع بالعملة الصعبة، وبين السوق السوداء للنقد الأجنبي حوالي ٧٠%، فالأطراف الثلاثة تتعاون لتوفير التمويل اللازم بالعملة الصعبة لواردات المخدرات المهربة، وهذا يعد أحد الأسباب الهامة لارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء مقابل الجنيه المصري.

ثالثاً : الفساد في الجهاز المصرفي .

ان أخطر صور الفساد في الجهاز المصرفي، ما واكب عمليات منح القروض والتسهيلات الائتمانية ما بين العملاء وموظفي تلك المصارف بحيث أعطيت تلك القروض

والتسهيلات بدون ضمانات حقيقية تحفظ للبنك حقه من الضياع عند توقف العميل عن السداد . لقد كان نتيجة هذا الفساد والتعاون معهم ان ذهبت الملايين من أموال الدولة الى ما لا تحمد عقباه من قروض بلا ضمانات وشيكات بدون رصيد وغيرها، وقد كشف جهاز المدعي الاشتراكي عن العديد من الجرائم التي حجمت من اقتصاد مصر سواء كان أصحابها يمتلكون بنوكاً أو شركات أو أشخاصاً قاموا بالنصب والاحتيال على البنوك التي يملكها القطاع العام، وحصلوا منها على ملايين الجنيهات بدون ضمانات عينية ولكن بضمان السمعة فقط عن ضغط وذلك لنفوذهم الكبير داخل مؤسسات الدولة آنذاك (القعيد، ١٩٨٣ : ٨٣) (Alqaeid, 1983: 83).

رابعاً : الاختلاس والرشوة .

كان لظهور المغريات الاستهلاكية كما تمثلها البضائع المستوردة وامكانية تشغيل الأموال الصغيرة في أعمال مريحة مثل تشغيل وتأثيث الشقق المفروشة للسياح العرب، كل ذلك خلق بقنواته الضرورة المنطقية لاستمرار الاختلاس وتزايدها (أمين، ١٩٨٣ : ١٣٣) (Amin, 1983: 133)، واذا أضفنا الى كل ذلك الارتفاع المستمر والواسع في أسعار جميع السلع والضروريات مما يجعل المرتبات غير كافية مع ضرورة محافظة بعض الفئات الاجتماعية (أعضاء مجالس الادارات ووكلاء الوزارات مثلاً) على مستواهم المعاشي الذي وفرته سنوات الستينات، لذلك جذبت جرائم الاختلاس بعض الذين يشغلون مستويات وظيفية عالية (غنيم، دون تاريخ: ٣٤٢-٣٧٠) (Ghoneim, without date: 370-342) (ابراهيم، دون تاريخ: ١٠٩-١١٠) (Ibrahim, without date: 109-110) بعد أن كان مقتصراً على المستويات الدنيا الفقيرة بل زادت المبالغ المختلسة لتصل الى مليون جنيه كما هي حالة (بنك مصر) وشركة النصر للزجاج والشركة المصرية للأخشاب، وتقدر هذه الممارسات بدورها قيماً خاصة تحت شعار (المال السايب يعلم السرقة) وهذه تمثل نسقاً للقيم يسعى لتكريس وجوده باستمرار في واقعنا الجديد .

أما من ناحية المبلغ فنجد ان هذا البخشيش الذي لا يزيد عن جنيه أو ثلاثة أو عشرة أو عشرين (تحرير ورقة أسرع من الروتين)، وهناك البخشيش الذي يصل الى مئات الآلاف من الجنيهات وربما الملايين للحصول على (عشرة ملايين جنيه من بنك بدون ضمان والهروب

بها الى الخارج أو لتحرير صفقة أخشاب أو اسمنت بملايين الجنيهات)، وعلى هذا الأساس ظهرت عشرات المهن الطفيلية كالمهن الشيطانية (غير المنتجة) لمواجهة الطلب الشديد على هذا النوع من الخدمات ومنهم آلاف الموظفين الصغار لا يذهبون الى عملهم ولكنهم (مستهلائية) الذين يحلون للناس مشاكلهم المستعصية التي تحتاج الى جهد فادح وكبير والسير وراء ورقة في المجتمع واستخراج وتجديد رخصة القيادة، والى جانب هؤلاء الذين يركبون السيارات الفارهة الذين يقومون بتحديد موعد مع مسؤول وان هذا يرتبط بالهجرة من الريف الى المدينة، فان الهاربين من معاناة الزراعة الى مهن سهلة في المدن خلقوا هذه المهن (مهن اللامهن) مثل الصبي الذي يمسح زجاج السيارات ويبيع علب الكلينكس فضلاً عن شهود الزور لحالات الطلاق والزواج والبيع والشراء وغيرها (بهاء الدين ، ١٩٨٥) (Bahaa Aldin, 1985).

المبحث الثاني

أثر الانفتاح الاقتصادي على القضايا الثقافية في مصر (١٩٧٤-١٩٨١)

أولاً : الانفتاح الاقتصادي والشعور بالاغتراب Alienation :

هنا يقصد بالاغتراب هو الحالة التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله يحس بأنه غريب وبعيد عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي، وفكرة الاغتراب تسيطر في الوقت الحاضر على الواقع المعاصر كما تسيطر على تاريخ الفكر الاجتماعي، وهو فقدان القوة عند الفرد المغترب أي ان الاغتراب هو شعور ينتاب الفرد فيجعله غير قادر على تحضير ومساعدة الوضع الاجتماعي الذي يتفاعل معه، والاستعمال الثاني للاغتراب هو عدم وجود الهدف عند الشخص المغترب أي انه لا يستطيع توجيه سلوكه ومعتقداته وأهدافه نحو الهدف المنشود لتحقيقه، والمعنى الثالث للاغتراب هو اللامعيارية أي عدم وجود المعايير أي ان الفرد المغترب غالباً ما يشعر بأنه لو أراد تحقيق أهدافه فان عليه عدم التصرف بموجب المعايير المتعارف عليها اجتماعياً وأخلاقياً، والمعنى الأخير للاغتراب يرى الباحث انه الأقرب للواقع وهو العزلة أي شعور الفرد المغترب بأنه غريب عن الأهداف الحضارية لمجتمعه (ابراهيم، دون تاريخ: ١٠٩-١١٠) (Ibrahim, without date: 109-110).

ان جميع هذه الاستعمالات لمصطلح الاغتراب يجب أن تكون مستقلة الواحدة عن الأخرى حسب آراء علماء الاجتماع واستقلاليتها لا يمكن أن تتحقق دون استعمالات بيان المواقف لتمييزها وتشخيص بعضها عن البعض الآخر (أمين، ١٩٨٣ : ١٣٣) (Amin, 1983: 133).

ان مع تفاقم مشاكل مصر الاقتصادية خلال فترة السبعينات وعدم ظهور بارقة أمل لحل المشاكل التي تعاني منها القاعدة المتينة والرصينة في مجال قرص التوظيف ذات الدخل المعقول وفي مجال الحصول على سكن ملائم ومع تعقد مشاكل المواصلات وارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العامة، أصبح الكثيرون يشعرون ان الحل لن يأتي من داخل الوطن وانما من خارجه، وان هذا خلق شعوراً صعباً ومريراً بالاغتراب (جريدة الأهرام المصرية، ١٩٨٦) (Al-Ahram Egyptian Newspaper, 1986) ممزوجاً بالأنا والفردية، ويكفي كما يقول (عبد الباسط عبد المعطى) أن تتحول القيم الاجتماعية الى قيم فردية ذات طابع مادي ويقيم كل شيء فيها (بالنقود) ويضحي المهاجر بأسرته من أجل النقود وينشأ الأولاد على قيم مادية وهذا بمثابة المرض الذي ينخر في جسد المجتمع المصري، وقد أصبح هم المهاجر هو التعرف على كم المال ولا يعنيه مصدره، وظهر ما يمكن تسميته (بالاستسهال) في الحصول على المال واعتبار ذلك غاية وليس وسيلة مما أدى الى حلول السرقة والاحتيال محل العمل والكفاح والانتاجية، وتعد هذه الظاهرة غريبة في التاريخ، وعندما هاجر الأوربيون الى العالم الجديد استوطنوا هناك، بينما يعاني الهنود والباكستانيون من نفس المصير حالياً كما يعاني المصريون (بهاء الدين، ١٩٨٥) (Bahaa Aldin, 1985).

وفي النهاية يرى الباحث في ذلك ان كثيراً من الظواهر السلبية في المجتمع المصري يصعب أن نعلقها جميعاً على الهجرة كما يعلق أغلب الناس على هموم زيادة السكان، لكن ما حدث هو ظهور الهجرة مع ظواهر وتغيرات أخرى عمقت الآثار السلبية لهذه الظاهرة وأهم هذه الظواهر هي سياسة الانفتاح الاقتصادي .

ثانياً : الانفتاح الاقتصادي وأثره على الثقافة والابداع .

ويقصد بمفهوم الثقافة هو كل ما يتبقى من ماضي الانسان وأثره في حاضره، ويعمل على تشكيل مستقبله، فهي تتألف من أنماط مستترة وأنماط ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طرق الرموز، فضلاً عن الانجازات المميزة للجماعات الانسانية (الجوهري، ١٩٨٣ : ٢٣-٢٥) (Aljawhri, 1983: 23-25)، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة ويتكون جوهر هذه الثقافة من أفكار تقليدية وكافة القيم المتصلة بها، وأيضاً الثقافة هي الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون وكل المقومات (عبد المعطي، ١٩٨٦ : ٢٩) (Abdel Muti, 1986: 29) التي يكتسبها الانسان كعضو في المجتمع. ونشير هنا الى تعريف SOAS والذي يذهب فيه الى ان الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع المحلي، واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعة التي يعيشون فيها، ومنتجات النشاط الانساني، وتعد الثقافة سلوكاً متعلماً أو مكتسباً اجتماعياً (عبد المعطي، ١٩٨٦ : ٢٩) (Abdel Muti, 1986: 29).

ويمكن لنا أن نوضح هنا ان الثقافة هي أنماط السلوك المكتسب سواء أكان ظاهراً أو مستتراً يتناقلها الأفراد جيلاً بعد جيل وهي تحتوي على كل شيء يكتسبه الانسان بوصفه عضواً في المجتمع مثل الأفكار والقيم وكافة أنواع المعرفة، وان الانفتاح الاقتصادي أثر تأثيراً كبيراً في عملية الابداع، فالذي حدث ان المجتمع كان مغلقاً (عبد الكريم، ١٩٨٨: ٦٧-٦٩) (Abdelkrim, 1988: 67-69) وكان اقتصاده موجهاً ثم فجأة وبدون تمهيد انتقل الى مرحلة مضادة تماماً في كل شيء وليس في الاقتصاد وحده، فسادت في المجتمع قيم استهلاكية جديدة وبالتالي سيادة افكار دخيلة على المجتمع المصري، واندفعت فئات كثيرة من المجتمع في ناحية هذا الاستهلاك، وسادت الفوضى الاقتصادية في كل معاني الحياة بعد افتتاح باب الاستيراد على مصراعيه ودونما تدبر فظهرت الآثار في وجه المجتمع، وتعددت الأمراض الانفتاحية (سلامة، دون تاريخ : ١٨٢-١٨٣) (Salamh, Without date: 182-183) ، وتخلخلت بنية المجتمع، وتفشت عبادة المال والمادة، واشتعل الصراع في سبيل الحصول عليها، من أي طريق وبأي طريقة، وتزعزعت الثوابت التي تقيم عليها الحياة العامة، وكان لا بد أن يعني الابداع بكل هذه التغيرات التي حدثت في

المجتمع، والتي كان منها هجر الفلاح لأرضه وكذلك الصانع الماهر لمكان عمله، كما تقلص دور الرجل – الزوج في حياة الأسرة فلم يعد وجوده مهماً الآن، المهم غيابه من أجل الحصول على المادة واتسع دور الزوجة فوجدت نفسها تتعامل مع الآخرين وتدبر شؤون البيت دون الحاجة الى وجود الزوج، فاكتسبت الزوجة قيماً جديدة وطريقة جديدة للتعامل وأتاح لها دورها الجديد الكثير من الحرية التي قد يساء فهمها والأولاد أصبحوا بغير رعاية الأب والأم بطبيعتها متسامحة (فاضل، ١٩٨٧ :١٢٨-١٣٠) (Fadil, 1987: 128-130)، ومن هنا نتج الانقلاب والانفلات في جيل الشباب، لذا نرى ان جيلاً بأكمله قد زعزع بنيانه في ظل الانفتاح ووضوح سلبيته وآثاره التي منها ان الكل يريد الوصول وليس مهماً طريقة الوصول .

من هنا فان كل هذه المتغيرات التي أحدثها الانفتاح أثرت بالقطع على عملية الابداع لأنها أثرت على الانسان الذي يمثل أساس العملية الابداعية (دياب، ١٩٦٩ :٦) (Diab, 1969: 6)، اذ ان ما أحدثه الانفتاح غير المنضبط أو غير المسيطر عليه سيظل لسنوات طويلة يؤثر في بنية المجتمع، فالفروق الكبيرة الطبقية نتيجة تغير القوانين واضطرابها فضلا عن ظهور فئة المغامرين، كما شاع تدني قيمة العمل وقيمة أصول المهنة، وان من أراد أن يكسب فلينحرف أي أن يتصرف بصورة غير سوية والخوف أن يصبح هذا الشعور يقيناً يلازم أغلب الفئات، غير ان الأمور تقضي بضرورة الاسراع لتغيير هذه السياسة الانفتاحية غير المعتدلة (العيسوي، ١٩٨٤ : ٤٥-٤٧) (Al-Essawi, 1984; 45-47).

ان الاقتصاد هو المؤثر الأول، وهو الذي يلعب دوراً في توجهات الأدب، فالاقتصاد يؤثر على عملية الابداع، فطالما كان الاقتصاد قوياً وملائماً لتركيبة المجتمع، وملبياً لحاجات الغالبية العظمى من الناس فان الأدب سيتأثر بذات المناخ الطبيعي ولو انفلت الاقتصاد فان الأدب لن يترك هذا بدون رصد أو تقنين (فريفيل، دون تاريخ :٢٩-٣٢) (Freville, Without date: 29-33) .

ومثلما عادت التبعية الأجنبية في مجال الاقتصاد والسياسة، كان لا بد أن يعود أيضاً الى الغزو الثقافي حتى يطعن المصريون في أعز ما يملكون وهو ثقتهم بأنفسهم وحتى يُهزم المصري من داخله ويعود اليه الشعور بالدونية تجاه الأجانب بالنيل من كل ما هو تراث

وطني وثقافة قومية، وبإعلاء شأن كل ما هو ثقافة أجنبية وان لم يكن لها من الثقافة سوى الاسم .

ومما زاد الأمور تعقيداً ان الأمر لم يقتصر على قوى السلام التلقائية في تحديد نوع المنتجات الثقافية التي تتاح للناس، بل انه تعدى ذلك الى أحكام الحصار، حول نوع الثقافة الوطنية بالرقابة المتشددة من جانب مسؤولين يدينون للحكام من جهة، وبالقوانين الاستثنائية واجراءات القمع والقهر لكل قلم حر أو صاحب فكر معارض، ولكل من يرى الفن رسالة، غير التطبيل للحكام وتلبية المطالب الثقافية لأثرياء الانفتاح من جهة أخرى (خليل، ١٩٨٢ : ٨٨-٩٦) (Khalil, 1982: 88-96).

وفي النهاية نرى ان في عهد الانفتاح قد اختفت معظم الصحف والمجلات ذات الرسالة الثقافية والمرموقة وتحول ما تبقى منها الى أبواق دعاية للحكومة والحزب الحاكم، وابعاد اصحاب الكلمة الأمينة ودعاة الاستقلال الوطني ومعارضو الغزو الثقافي الاستعماري، وان هذا أثر الى الهجرة لدول عربية أو أوربية بحثاً عن منبر مأمون في بعضها، ولم يكن مصير الكتاب مختلفاً عن مصير المجلات الثقافية الجادة، فقد اختفت السلاسل الثقافية القيمة التي كانت تصدرها دور النشر العامة بهدف ربط القارئ المصري بتاريخه وتراثه، واحاطته بما يجري حوله في العالم من تطورات فكرية، كما أصبح الكتاب الجيد غالي الثمن (طرابيشي، دون تاريخ : ٧-١٧) (Tarabishi, Without date: 7-17) بعدما تقلص دعم الكتاب وزيدت الكمارك على مستلزمات صناعة الكتاب في الوقت الذي لم تبخل فيه الحكومة بالدعم على شركات الانفتاح وأعفتها من دفع الكمارك على وارداتها واستثنتها من دفع الضرائب على أرباحها (حجازي، دون تاريخ : ٢٠٩-٢٢١) (Hegazy, Without date: 209-221).

المبحث الثالث

التراث النظري على آثار الانفتاح الاقتصادي لتحقيق المساواة بين الجنسين

ان دونية المرأة وقهرها وتبعيتها مادياً ومعنوياً له جذوره في الفكر الانساني، فقد صرح ارسطو بأن الأنثى أنثى بسبب نقص معين لديها في الصفات، كما دعا افلاطون الى مشاع

النساء، وقد ميز فيثاغورس بين مبدأ الخير الذي خلق النظام والنور والرجل ومبدأ الشر الذي خلق الفوضى والظلمات والمرأة (مصطفى، دون تاريخ : ٥١) (Mustafa, Without date: 51).

وقد كرست بعض الديانات على نظرتهم الاجتماعية الى دونية المرأة بأن حملتها وزر الخطيئة الأولى وأصبحت هذه الخطيئة فيما بعد الجسد وبنيت حولها العديد من غير المستحبات التي أضفت صفة الرجس على فعل الجماع، ومن هنا أصبحت المرأة بفعل ذلك رمزاً للضعف والعيب، كما اعتبرت ملكية للرجل سواء اكان أب أم أخ أم زوج فهي تابعة لا حرية لها ولا ارادة ولا كيان، بل وانحازت الأديان الى جانب الرجل في الميراث، فالمرأة لها نصف ميراث الرجل، ونصف شهادة الرجل، ومنحت الرجل حق تعدد الزوجات وحق فسخ العقد وفرض زوج معين على المرأة، وفرضت الحجاب على المرأة (عبروط، دون تاريخ : ١١٥) (Abrout, Without date: 115).

ولقد رأى ماركس في علاقة الرجل بالمرأة الخلاصة المكثفة لاضطهادات الانسان ولو تصورنا امكانية تكثيف كل الاضطهادات التي عانى منها الانسان على مر العصور في اضطهاد واحد لقلنا ان هذا الاضطهاد المكثف هو اضطهاد المرأة لذلك نرى ان المرأة ليست مضطهدة فحسب بل هي مضطهدة المضطهدين وذلك لأن الانسان العامل يعاني من اضطهاد رب العمل، أما زوجة العامل فهي تعاني من اضطهاد رب عمل زوجها ومن اضطهاد زوجها معاً . والحق ان اضطهاد المرأة وان كان جذوره ما قبل التاريخ هو العلاقات الاقتصادية فاليوم ليس مجرد اضطهاد اقتصادي، انه تلخيص وتكثيف وتركيب لكافة الاضطهادات التي عانى منها الكائن البشري على مر العصور (عبدالله، ١٩٨٣ :١٥٣-١٥١) (Abdullah, 1983: 153-151) .

لذا يرى الباحث في ذلك ان المسألة لا تتعلق باستلاب المرأة اقتصادياً فقط بقدر ما أصبحت قيم للنظرة الدونية للمرأة وقهرها وتوارثها الأجيال بفعل هذه التقاليد والعادات الرجعية المتوارثة، وليس من قوة كما يقول لينين كقوة العادة، وحتى هذه العادات القديمة نفسها هي التي تحول دون اصدار قوانين جديدة للأحوال الشخصية، وذلك يرجع أساساً الى نقص الجرأة الثورية في بعض الحالات، وفي بعض الأحيان الأخرى ضغط الرأي العام الذي

يخضع للتقاليد الرجعية الموروثة، حتى يمكن القول ان اصدار قانون تقدمي للأحوال الشخصي يبدر من أكثر من زاوية أخطر وأكثر ثورية من اصدار قانون التأميم .

ولا شك ان التعارض بين الطباع والأمزجة المذكرة والمؤنثة، التي تؤكدها التقاليد الموروثة، ليس الا نتيجة الضغط الاجتماعي، فالأسرة تبذل قصارى جهدها منذ نعومة أظفارهن لتكييفهن مع منظور الزواج التقليدي الذي ينتظرهن، فتنمى فيهن النشاطات التي تفصلهن عن الصبيان (اسماعيل، دون تاريخ :٢٣١) (Ismail, Without date: 231).

وقبل أن نتحدث عن تدعيم الانفتاح لقيم دونية المرأة، لا بد أن نتذكر ان ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ التي فتحت الأبواب واسعة أمام تعليم الفتاة وألغيت كل القوانين التي تفرق بين الجنسين في التعليم أو الالتحاق بالجامعات والانجازات في ميدان التعليم للمرأة، كانت لها انجازات كبيرة في التاريخ المصري، فالذين علمتهم الثورة في عشرين عاماً يزيد عددهن آلاف المرات عمن تعلمن في المائة والخمسين عاماً السابقة على الثورة، أي منذ أول نهضة تحديثية في عهد محمد علي، فقد ارتفعت النسبة في المستوى الأول والاعداد الى ٢٨٢% بين عامي ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٧١ في التعليم الثانوي الفني ١٧٥% أي أكثر من (١٧) ضعفاً، وفي الثانوي العام زاد بنسبة ٦٣١% أي (٧) أضعاف، وعلى هذا الأساس تم انشاء عدد من الملكيات الخاصة بالفتيات، واقامة الجامعات الاقليمية التي التحقت بها فتيات الأسر الريفية وازداد عدد الطالبات حوالي (١١٠) مرات في حين تضاعف عدد الطلاب حوالي سبع مرات فقط (اسماعيل، دون تاريخ : ٥٤) (Ismail, Without date: 54) .

وان تشريعات الثورة لم تكتف بالعدل النسبي وحاولت تحقيق نوع من تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من خلال قوانين العمل التي تنص صراحة انه لا تفرقة بين الرجل والمرأة في قانون العمل، وحق المرأة المزدوج في العمل والأمومة، ولا يوجد أي نص في القانون المصري يفرق بين الجنسين في تولي الوظائف، فالقانون لم يشترط في التعيين للوظيفة سوى أن يكون المرشح لها مصرياً، ويطبق مبدأ تساوي الأجور عند تساوي الأعمال، وبالتالي تحصل الموظفات والعاملات على أجور مساوية لأجور زملائهن الرجال وأصبحت النساء يشغلن المناصب الكبرى في الادارة ويشغلن كرسي الأستاذية في الجامعات، وقد تم تعيين امرأة في منصب وزاري لأول مرة في تاريخ مصر وهي الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة الشؤون

الاجتماعية، كما منحت حقوقها السياسية ومنها حق التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل وظائف الدولة بكل مستوياتها (اسماعيل، دون تاريخ : ٥٨) (Ismail, Without date: 58).

أما الانفتاح الاقتصادي فقد أفرز مجالاً خصباً لاستمرار قهر النساء وتبعيتها، وذلك من خلال الترويج للأغاني ذات المضمون غير المناسب وطرق أدائها من خلال تأجيج مشاعر الناس، ومن ثم انتشرت جرائم الدعارة وازداد عدد حالات البغاء، فالسياح العرب والشقق المفروشة والفنادق المنتشرة في القاهرة وانتشار الكبريهات الليلية، كل ذلك دعم من انحسار قيم العقلانية والتعليم والثقافة وبروز قيم الربح البسيط والاستهلاك، ولا نغفل هنا انتشار المخدرات بأنواعها المختلفة وعلاقتها بانتشار القيم غير السوية على نطاق واسع، وفي ضوء ذلك أصبحت المرأة وسيلة لنوع من الثراء والاستهلاك، وعلى النقيض تماماً كانت مناداة الجماعات الاسلامية التي كانت تدعو الى الحجاب والنقاب وعودة المرأة الى المنزل، وأصبح منع الاختلاط بين الجنسين جانباً رئيسياً من جوانب نضال وتوجهات الجماعات الاسلامية وأصبح في السبعينات منظر النساء المحجبات شيئاً مألوفاً .

لكن الباحث يرى في النهاية ان له رأي آخر بشأن المرأة انها ليست وسيلة للإنجاب والتمتع انما المرأة يقع عليها عاتق كبير من المسؤولية والمهمة الكبرى في التربية والانجاب والمسؤوليات الأخرى، ويجب أن نتخلص من هذه القيود المانعة من أخذ المرأة دورها في المجتمع لأنها نصف المجتمع لأنها تقع على مهام أصعب من الرجل ويجب أن نتخلص من هذا التفكير الضيق واللامنطقي الذي يعد المرأة مجرد وسيلة في المنزل والتخلص من العادات والتقاليد البالية الموروثة عن دونية المرأة في ممارسة مجالها السياسي وحقها في الارث ومساواتها مع الرجل وغيرها من الأمور الأخرى، والدليل على ذلك نجد انه في عام ١٩٥٢ كان لها دوراً كبيراً ومهماً أما في عهد الانفتاح أصبحت مقيدة بكل المعايير وهذا ليس من المنصف بحق المرأة بل وصل الحد حتى الى الصحف والمجلات حتى تؤكد تبعية المرأة وهذه الحقوق ليست بشيء من العدالة ويجب التخلص من الموروث الاجتماعي المقيد لحقوق المرأة وغير المنطقي وغير العلمي وغير المدروس بشكل جيد (أمين، ١٩٨٣ : ٢٩٤) (Amin, 1983: 294).

الخاتمة: Conclusion

١. من خلال دراستنا للجوانب الاجتماعية والثقافية كانت لها جوانب سلبية على مصر وذلك من خلال تفشي الطفيلية أي تجار السوق السوداء الذين يجهلون العمل الايجابي وانما كان عملهم سلبياً من خلال السيطرة على مقدرات البلاد وفرض اتاوات عليهم من خلال السيطرة الاقتصادية المركزية عليهم وتجزئة الاقتصاد والسيطرة على العملات الأجنبية التي تدخل البلد وتزايد غير مسبوق للاستيراد .

٢. فضلاً عن التجارة برزت والتي تعد آفة المجتمع والتي نخرته من الداخل ألا وهي تجارة المخدرات التي أثرت سلبياً نفسياً ومادياً على الشعب المصري مما أصبحت تجارة رائجة بفعل تجار أو مافيات السوق السوداء .

٣. كذلك انهيار الدولة وفسادها المصرفي من خلال بروز الرشوة مما أدى الى بروز هذه الظاهرة من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية بين العملاء وموظفي تلك المصارف .

٤. ومن الآفات المجتمعية التي برزت ألا وهي الاختلاس والرشوة وذلك لضعف الدولة وبروز جماعات كان لها نفوذ كبير لارتباطها بالدولة مما أدى الى أن تستشري هذه الظاهرة .

٥. فضلاً عن ذلك أدى أن تصبح المرأة ذات نظرة دونية في عهد الانفتاح وذلك بفعل القوانين الاستثنائية التي وضعت آنذاك والتي كانت موروثة ولم يكن لها أي مبرر منطقي علمي مدروس وانما المرأة كيان متكامل لها الدور الكبير في ممارسة حقها الطبيعي من السياسة والميراث وغيرها .

٦. كذلك ظهور الاغتراب الذي لم يستطع العمل داخل بلده مما أدى الى السفر الى الدول النفطية وذلك لأن الدولة لم تستطع أن توفر له القوت اليومي مما أدى الى بروز هذه الظاهرة .

المصادر :

أولا : المصادر العربية :

١. ابراهيم، سعد الدين (دون تاريخ) : النظام الاجتماعي العربي، القاهرة.

٢. اسماعيل، محمد عماد الدين (دون تاريخ) : تغير اتجاهات الوالدين، القاهرة.

٣. اسماعيل، محمد عماد الدين، وآخرون (١٩٦٧): قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، القاهرة.
٤. أمين ، احمد(١٩٨٣): الانفتاح وتغير القيم، القاهرة.
٥. أمين ، جلال (١٩٨٣): نحو تفسير لازمة الاقتصاد، القاهرة.
٦. أمين، جلال (١٩٨٤): الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٧. بريل، ليفي (١٩٥٣): الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية، ترجمة محمد قاسم وآخرون، القاهرة.
٨. بهاء الدين، احمد (١٩٨٥): الحابل بالنابل الاقتصاد الخفي، جريدة أخبار اليوم، بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٢ .
٩. تركي، رمزي (دون تاريخ) : دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي القاهرة.
١٠. جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٤ .
١١. الجوهري، عبد الهادي (١٩٨٣): قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
١٢. حجازي، مصطفى (دون تاريخ): التخلف الاجتماعي سيكولوجية الانسان المصري، القاهرة.
١٣. حلف الاسكان، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٧١، ك٢، ١٩٨١ .
١٤. حمدان، جمال (١٩٨٤) : دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، القاهرة.
١٥. خليل، خليل احمد (١٩٨٢): المرأة العربية وقضايا التغيير، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت.
١٦. دياب، فوزية (١٩٦٩) : القيم والقيم الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.
١٧. روية، ريمون (١٩٦٠): فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، القاهرة.
١٨. سعد ، احمد صادق (١٩٧٩): تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، مطابع دار الغد، بيروت.

١٩. سعيد، سامية (دون تاريخ): من يملك مصر، القاهرة.
٢٠. سلامة، محمد علي (دون تاريخ) : الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، القاهرة.
٢١. الصادق، راوية (١٩٨٣): السباق بين الدعم والأسعار القاهرة، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٤٥.
٢٢. عبد الخالق، جودت (١٩٧٨): مصر في ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة.
٢٣. عبد الخالق، جودت (١٩٨٣): الانفتاح الجذور الحصاد والمستقبل، القاهرة.
٢٤. عبد الفضيل، محمود (دون تاريخ) : تأملات في المسألة الاقتصادية، القاهرة.
٢٥. عبد الكريم، محمد الغريب (١٩٨٨): علم الاجتماع النظرية والمفهوم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
٢٦. عبد الله، اسماعيل صبري (١٩٨٣): في التنمية العربية، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
٢٧. عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٨٤): الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٢٨. عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٨٦) : البحث الاجتماعي، القاهرة.
٢٩. عبروط، هنري (دون تاريخ) : الفلاحون، ترجمة محمد غلاب، القاهرة.
٣٠. العيسوي ، ابراهيم (١٩٨٤): في اصلاح ما أفسده الانفتاح، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٣١. فاضل، جمال (١٩٨٧): أدب الفساد الجميل، سلسلة كتب المواهب، القاهرة.
٣٢. فريفيل، جان (دون تاريخ): الاشتراكية والمرأة، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب.
٣٣. فهمي، علي (دون تاريخ) : القيم والقيم المضادة.
٣٤. القعيد، يوسف (١٩٨٣): شكاوى المصري الفصيح، ج١، الطبعة الأولى، القاهرة.

٣٥. مرسي ، فؤاد (١٩٧٦): هذا الانفتاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، القاهرة.

٣٦. مصطفى، شاكر (دون تاريخ) : أزمة التطور الحضاري، القاهرة.

٣٧. المطير جاسم (دون تاريخ): الانفتاح الاقتصادي حصان الرأسمالية المريضة..

٣٨. والي، عبد الهادي محمد (١٩٨٤): الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية.

٣٩. وثائق وزارة التخطيط الدائرة الاقتصادية في مصر / قسم التجارة والعلاقات العربية والدولية بتاريخ ١٩٧٨/١/١٩، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، محفوظة في دار الكتب والوثائق التصنيف /٥٢٠٢٠١ تسلسل ٨٨ .

References:

1- Abdel Karim, Muhammad Al-Gharib (1988): Theoretical and Concept Sociology, Modern University Office, Alexandria.
2- Abdel Khaleq, Jawdat (1978): Egypt in a Quarter of a Century (1952-1977) The most important indications of the economic openness policy for structural transformations in the Egyptian economy, The Third Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, The Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Cairo.
3- Abdel Khaleq, Jawdat (1983): The Roots, Harvest and Future Openness, Cairo.
4- Abdel Moati, Abdel Basset (1984): Oil Migration and the Social Question, 1st Edition, Madbouly Library, Cairo..
5- Abdel-Fadil, Mahmoud (without date): Reflections on the Economic Question, Cairo.
6- Abdel-Moati, Abdel-Basit (1986): Social Research, Cairo.
7- Abdullah, Ismail Sabry (1983): In Arab Development, Second Edition, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo.
8- Abrout, Henry (without history): The Farmers, translated by Muhammad Ghallab, Cairo.

9- Al-Ahram Egyptian Newspaper, dated 24/2/1986.
10- Al-Essawi, Ibrahim (1984): In reforming what was corrupted by openness, Madbouly Library, Cairo.
11- Al-Mutair Jassim (undated): Economic openness is the horse of sick capitalism.
12- Al-Qa`id, Youssef (1983): The El-Masry's Complaints, Part 1, first edition, Cairo.
13- Al-Sadiq, Rawiya (1983): The Race between Subsidies and Prices Cairo, Al-Ahram Al-Iqtisadi, Issue 745.
14- Amin, Ahmed (1983): Openness and Changing Values, Cairo.
15- Amin, Jalal (1983): Towards an Interpretation of the Economic Crisis, Cairo.
16- Amin, Jalal (1984): Economics, Politics and Society in the Era of Openness, First Edition, Madbouly Library, Cairo..
17- Bahaa Al-Din, Ahmad (1985): The Hidden Economy, the Hidden Economy, Akhbar Al-Youm Newspaper, dated 22/11/1985.
18- Brill, Levy (1953): Ethics and Ethics, translated by Muhammad Qasim and others, Cairo.
19- Diab, Fawzia (1969): Values and Social Values in the Arab Republic of Egypt, Master Thesis, Faculty of Arts, Alexandria University.
20- El-Gohary, Abdel-Hady (1983): Dictionary of Sociology, Nahdet Al-Sharq Library, Cairo.
21- Fadel, Gamal (1987): The Beautiful Literature of Corruption, Talent Book Series, Cairo.
22- Fahmy, Ali (without date): Values and Opposites.
23- Freville, Jean (without history): Socialism and Women, translated by George Tarabishi, House of Arts Publications.
24- Hamdan, Jamal (1984): A Study in the Genius of Place, The World of Books, Cairo.
25- Hegazy, Mustafa (without history): Social Backwardness, the Psychology of the Egyptian Man, Cairo.

26- Ibrahim, Saad Eddin (without date): The Arab Social System, Cairo.
27- Ismail, Muhammad Imad al-Din (without date): changing parents 'attitudes, Cairo.
28- Ismail, Muhammad Imad al-Din, and others (1967): Our social values and their impact on character formation, Cairo.
29- Khalil, Khalil Ahmad (1982): Arab Women and the Issues of Change, Second Edition, Dar Al Taleea, Beirut.
30- Morsi, Fouad (1976): This Economic Openness, First Edition, Cairo.
31- Mustafa, Shaker (without history): The Crisis of Civilizational Development, Cairo.
32- Rawiya, Raymon (1960): Philosophy of Values, translated by Adel Al-Awa, Cairo.
33- Saad, Ahmed Sadiq (1979): The Economic and Social History of Egypt, Dar Al-Ghad Press, Beirut.
34- Said, Samia (without history): Who Owns Egypt, Cairo.
35- Salama, Muhammad Ali (without history): Economic openness and its social effects on the family, Cairo.
36- The documents of the Ministry of Planning, Economic Department in Egypt / Department of Trade and Arab and International Relations, dated 01/19/1978, the reports of the Iraqi embassy in Cairo, preserved in the House of Books and Documents Classification / 520201, sequence 88
37- The Housing Pact, Al-Ahram Economic Magazine, Issue 671, January, 1981.
38- Turki, Ramzi (without history): Studies on Egypt's economic crisis with a proposed strategy for the Egyptian economy in the next phase, Madbouly Library, Cairo.
39- Wali, Abd al-Hadi Muhammad (1984): Economic openness between theory and practice, Alexandria.

ثانياً : المصادر الأجنبية :Foreign sources

1. Popenon D. Sociolog owrd Ed, prentico Hall ince. Newjersy, 1977.
2. Williams R. M. and Albert E. M. Values in tenternation Encyclopedia of Social Science N. Y. 1975.